

التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول

Democratic transformation in the Arab world between reality and expectation.

مقدود مسعودة - دكتوراه في العلوم القانونية والإدارية

جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر

mesoudam@gmail.com

ملخص :

تقتضي دراسة التحول الديمقراطي في الوطن العربي الوقوف على مقارنة مفهوم العرب للديمقراطية فقد اهتم المفكرون في البلدان العربية بالديمقراطية في الغرب منذ الحملة الفرنسية على مصر وما تلاها من اتصالات واحتكاكات حيث أعجبوا بالنتائج التي حققتها نظم الحكم في الغرب ولا سيما مجال الحريات العامة فحاولوا استجلاء منهج الغرب في الحكم وتأصيله إسلاميا على أساس مبدأ الشورى في الإسلام فكان سعي رواد النهضة منصبا على التعرف على المبادئ والنظم والمؤسسات التي تقوم عليها الممارسة الديمقراطية في الغرب والتي تحد من الاستبداد وتحقق العدل والإنصاف.

وقد شكلت تسعينيات القرن العشرين تحولا كبيرا في السياسات العربية أفرزتها الظروف والتحول التي شهدتها العالم والذي جعل الأنظمة العربية أمام تحديات تفرض عليها ضرورة انتهاج عمليات الإصلاح السياسي وتوسيع المشاركة السياسية والأخذ بالتعددية السياسية.

Abstract:

The study of démocratisation in the Arab world requires standing on the approach of the Arab concept of democracy Thinkers in Arab countries have been interested in democracy in the West since the French campaign against Egypt. and the subsequent contacts and friction Regarding governance and its Islami roots on the basis of the principle of consultation in Islam the pioneers of the renaissance sought to identify the principles systems and institution on Which the

démocratique practice in the West is based Which limits tyranny and achieves justice and fairness.

The nineties of the twentieth century constituted a major shift in Arab politics brought about by circumstances and transformations in the world which made Arab regimes face challenges that impose on them the necessity of adopting processes of political reform expanding political participation and adopting political pluralism.

مقدمة:

التحول الديمقراطي هو عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية.

وتعتبر عملية التحول المرحلة الأولى نحو النظام الديمقراطي وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق وفي سياق هذه التحولات تتم عملية تحليل النظام السلطوي أو ظهور بديل له وقد تنتج هذه التحولات نظاما هجيناً كما يمكن أن تنحدر بالكامل نحو الفوضى.

وتعد ظاهرة التحول الديمقراطي من أكثر القضايا التي شغلت المفكرين السياسيين والباحثين منذ القدم والديمقراطية هي نتاج تطور مستمر ومتراكم ساهمت فيه العديد من الأمم بحيث لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم بل أصبحت أسلوباً للممارسة السياسية وصفة لأسلوب الحركة السياسية أو الاجتماعية لفرد أو مجموعة أو نظام وأصبح الإنسان يسمع عن أسلوب ديمقراطي للعمل السياسي وعن علاقات ديمقراطية بين القوى وعن أسلوب ديمقراطي للحوار.

ويرى الفكر الغربي أن مسألة الديمقراطية ظاهرة تنتهي للحضارة الغربية وأن دول الجنوب غير مؤهلة لتحقيق البناء الديمقراطي ويرجعون ذلك لعدة أسباب منها سمو الثقافة الغربية وضعف الثقافات الشرقية واضمحلالها إضافة إلى الشروط الاقتصادية والاجتماعية كمحدد للبناء الديمقراطي الذي يتطلب مراحل معينة من التطور الاقتصادي تساعد على تحقيق الديمقراطية وتدعيمها.

والتحول نحو الديمقراطية شكل إحدى الموجات التي شهدها العالم المعاصر منذ منتصف السبعينيات واستمرت مع مطلع الثمانينات لتتأكد ملامحها مع تسعينيات القرن العشرين.

والعالم العربي باعتباره أحد أقطاب السياسة العالمية ومحط اهتمام القوى العالمية الكبرى بحسب ما تفرزه الاستراتيجيات والتحولات الدولية لم يكن بمنى عن هذه الموجات، فقد شهدت تسعينيات القرن العشرين تحولا كبيرا في السياسات العربية أفرزتها الظروف والتحولات التي شهدها العالم، الأمر الذي جعل الأنظمة العربية أمام تحديات تفرض ضرورة انتهاز عمليات الإصلاح السياسي وتوسيع المشاركة السياسية والأخذ بالتعددية السياسية. انطلاقا من هذه المعطيات تنصب إشكالية هذه الدراسة حول واقع التحول الديمقراطي في العالم العربي وأهم عوامل هذا التحول وكذا المعوقات التي واجهت معظم الدول العربية في الأخذ بهذا النهج الجديد.

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا هذه الدراسة إلى أربع مطالب خصصنا المطلب الأول لدراسة الفكر العربي لمفهوم التحول الديمقراطي، وكذا عوامل التحول الديمقراطي كمطلب ثاني في حين خصصنا المطلب الثالث لعوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي كما خصصنا المطلب الرابع لمحصلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي وكذا خاتمة لهذه الدراسة ضمنها جملة من النتائج المتوصل إليها أيضا جملة من التوصيات معتمدين في كل هذا على المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف محطات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

المطلب الأول: الفكر العربي ومفهوم التحول الديمقراطي

يشكل القرن التاسع عشر ولاعتبارات عديدة منعرجا حاسما في تاريخ العالم العربي بسبب المشهد المحبط الذي مثله التأخر الذي كان يتخبط فيه العالم العربي في مقابل غرب يعيش في تقدم متزايد، فالفكر العربي في القرن التاسع عشر كان يرى أن سبب عظمة الغرب تعود أساسا إلى أشكال الحكم عندهم وإلى الأنظمة السياسية أكثر مما هي راجعة إلى منجزاته التقنية واكتشافاته العلمية.

لقد كانت ومازالت الديمقراطية تشكل نموذجا من نماذج الحكم التي طرحها العديد من المفكرين وعرفتها العديد من الشعوب بدءا من دولة المدينة بأثينا وارتباطها بالفلسفة اليونانية، ويرجع الاستخدام الحديث لهذا المفهوم إلى الاضطرابات الثورية التي حدثت في

المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر، ذلك أن البحث في موضوع الديمقراطية والتحول الديمقراطي هو بالضرورة بحث في طبيعة الدولة وشكل نظامها السياسي.

ولقد سبق هذا الجهد وهذه الممارسة الإنسانية التي لا يمكن حصرها في العالم الغربي فحسب فالأديان السماوية الثلاث التي أزاحت الغلط بين الفكر الإنساني والفكر الديني إذ جاءت تجسيدا للواقع آنذاك، وكون الديمقراطية تمثل فكرا ونموذجا واقعيًا لنماذج الحكم فإن آخر الأديان السماوية جسدها وحث البشر عليها حيث دعا القرآن إلى الالتزام بمبدأ الشورى في الحكم والقيادة تاركا لكل عصر اجتهاداته التي تتلاءم معه ولا شك أن أهم صور التحول الديمقراطي في المنطقة العربية كانت في صدر الإسلام.

وقد تبلورت إيديولوجيات إصلاحية في الوعي العربي الحديث منذ قرابة القرنين في سياق كتابة سياسية جديدة بدأتها الإصلاحية الإسلامية والليبرالية العربية منذ العقود الأولى من القرن التاسع عشر بين ثلاثينيات ذلك القرن، حين صدر كتاب الطهطاوي "تلخيص الإبريز في تلخيص باريز"، وثلاثينيات القرن العشرين حين صدر كتاب طه حسين "مستقبل الثقافة في مصر"¹، وكل ذلك يؤكد بأن الإسلام لم يكن مانعا دون الإفراج عن فكرة إصلاحية لدى جمهرة من المفكرين دانوا به وكان بالنسبة إليهم الإطار المرجعي للتفكير ولإنتاج ما أنتجوه من موضوعات فكرية في مسائل الاجتماع السياسي والديني.

فعبد الرحمان الكواكبي أشار في كتابه طبائع الاستبداد عن داء الشرق ودوائه قائلا:² "إن أصل الاستبداد السياسي ودواؤه هو دفعه بالشورى الدستورية، فقد أدرك الكواكبي أن سبب العلة هو الاستبداد والظلم وأن الاحتكام للشورى هو الحل لعلاج العلة، فسبب الاستبداد عنده تعود إلى تخلف السياسة، ويؤكد جمال الدين الأفغاني ناقدا الاستبداد السياسي والديني"³ على أن الأمة التي ليس لها في شؤونها حل ولا عقد ولا تشار في مصالحها ولا أثر لإرادتها في منافعها العمومية، وإنما هي خاضعة لحاكم واحد إرادته قانون ومشيئته نظام يتناولها العزل والذل"، وبذلك يكون الأفغاني مناهضا لكافة أشكال الاستبداد وأنماط الحكم الانفرادي بل يؤكد على ضرورة الالتزام بالشورى حتى تحافظ الدولة على عزتها وكرامتها ووزنها في المجتمعات الأخرى.

أما الطهطاوي فيشير إلى أن "ما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف وذلك لأن العدل هو قامة التساوي في الأحكام والقوانين بحيث لا يجوز الحاكم على الإنسان بل القوانين هي المحكمة والمعتبرة"⁴، وفي نفس السياق ذهب بالقول خير الدين التونسي الذي يؤكد على أن دعائمي الحرية هما أصلا في شريعتنا ولا يخفى أنهما

ملاك القوة والاستقامة في جميع الممالك ويرى محمد عبده الداعي إلى الإصلاح الديني "أن الديمقراطية تعني غياب الاستبداد المطلق"⁵.

وهكذا كانت نظرة مفكري عصر النهضة ورواد الإصلاح إلى الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي، كما اهتم المفكرين العرب بالديمقراطية المعاصرة وهذا ما دلت عليه الحوارات التي دارت في ثلاث ندوات عربية⁶، خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وقد دعا إلى الندوة الأولى منتدى الفكر والحوار في المغرب من عام 1981 بعنوان "التجارب الديمقراطية في الوطن العربي"، أما الندوة الثانية فدعا إليها مركز دراسات الوحدة العربية في قبرص من عام 1983 بعنوان "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي"، وقد دعا للندوة الثالثة منتدى الفكر العربي في عام 1989 بعنوان "التعددية السياسية والفكرية في الوطن العربي".

بالإضافة إلى مختلف الحوارات التي تمت ضمن المشروعات العربية البديلة حول الديمقراطية التي قام بها منتدى العالم الثالث بالقاهرة وغيرها من حلقات النقاش التي تم عقدها مع مطلع التسعينات وكل هذه الدراسات تعطي فكرة عن المستوى الذي وصلت إليه المراجعات العربية الراهنة للديمقراطية باعتبارها منهجا وليست عقيدة، حيث اعتبرت الديمقراطية نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح ويتم ذلك من خلال إقرار وحماية ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة من قبل الكثرة في عملية اتخاذ القرارات الملزمة للجماعة السياسية بما في ذلك تداول السلطة وفق شرعية دستور ديمقراطي.

وفي سياق معالجتنا لمقاربة العرب لمفهوم الديمقراطية يمكن التمييز بين ثلاث تيارات رئيسية هي:

التيار الأول: يرفض هذا التيار الديمقراطية جملة وتفصيلا ويرى أنها متناقضة ومخالفة لما جاءت به العقيدة الإسلامية من أصول وفروع كما يرى هذا الاتجاه أن الديمقراطية نظام سنه الإنسان من وحي عقله الناقص الذي لم يحط بكل شيء، لذلك كان كل من يحكم⁷ بغير ما أنزل الله واعتقاده بعدم صلاحية الإسلام للحياة كافرا قطعاً.

التيار الثاني: يظلم مفكرين إسلاميين مثل حسن الترابي عدنان سعد الدين، طارق البشري، راشد الغنوشي وغيرهم وبالرغم من التحفظات التي يبديها بعضهم أحيانا تجاه جانب من جوانب الديمقراطية إلا أنهم وبشكل عام ينظرون إليها نظرة إيجابية كنظام أو كفكر ويسعون إلى التفاعل مع الوضع العالمي الجديد.

التيار الثالث: يتكون من مفكري ما يسمى أحيانا بالتيار الإسلامي هذا التيار الذي لا يتمتع بقاعدة سياسية واسعة مشابهة لتلك الموجودة عند بعض ممثلي الاتجاه الثاني إلا أنه من ناحية أخرى يشترك⁸ معه في عدد من المواقف والأطروحات خاصة في الدعوة إلى التجديد وإلى فتح باب الاجتهاد.

يتضح من مقاربات المفكرين العرب لمفهوم الديمقراطية المعاصرة أنها ما زالت تحتاج إلى تأسيس في الوعي العربي المعاصر كما أنها ما زالت في حاجة إلى جعلها تتحول داخل الوعي العربي من قضية تحيط بها الشكوك إلى قناعة لا تتزعزع كقناعة العقل بالضرورات البديهية. ويرجع الإهمال النسبي للديمقراطية في الوطن العربي بعد الاستقلال وحتى بداية التسعينات إلى قبول تيارات وحركات مهمة لمقولة التناقض بين متطلبات التغيير السريع واحترام الحريات العامة للمواطنين وأن هناك تعارضا بين التحول الاشتراكي والتنمية المخططة وحق المواطنين في التنظيم واحترام المبادرات المستقلة للمنظمات النقابية والمهنية وفي كل الحالات امتدت يد المنع والتقييد لتكبت كل الآراء المخالفة والمعارضة.

المطلب الثاني: عوامل التحول الديمقراطي في الوطن العربي

إن عملية التحول الديمقراطي لا تتم هكذا دون أي سبب يساهم فيها حيث يرى غابرييل ألموندو⁹ أن المبادرة من أجل التغيير السياسي يمكن أن تنبع من ثلاث مصادر، من النظام السياسي نفسه، أي من النخبة الحاكمة ومن الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية ومن النظم السياسية في البيئة الدولية وعادة ما تتفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض.

فيمكن أن يكون التحول نابعا من الداخل كما يمكن أن يكون نابعا من الخارج نتيجة رغبة الدول المعنية وذلك نتيجة ارتباطها بتلقي المساعدات الاقتصادية والتي تأتي أغلبها من الو م أ وحلفائها وبالتالي فإن موجات التحول تتم في إطار تشابك وتداخل مجموعة من العوامل وفي هذا الإطار يذهب البعض للقول بأن التحول الديمقراطي هو عملية تساهم فيها ثلاثة أطراف هي: النظام الحاكم والمعارضة والعوامل الخارجية وذلك على النحو الذي يمكن الحديث عن مجموعتين من العوامل إحداها داخلية والأخرى خارجية.

الفرع الأول: العوامل الداخلية

هناك العديد من العوامل الداخلية التي تساهم في عملية التحول الديمقراطي ويختلف مدى تأثيرها من حالة إلى أخرى وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

أولاً: دور القيادة والنخب السياسية

يذهب الكثيرون إلى التأكيد على الدور الحاسم الذي تقوم به القيادة في عملية التحول الديمقراطي حيث تبادر باتخاذ قرار التحول في العديد من الحالات عندما تتعرض لضغوطات داخلية وخارجية فتلجأ إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وتوزيع الموارد الاقتصادية وتعتبر القيادة مسؤولة عن حماية الأفراد من تعسف السلطة والتفاوض مع الجماعات للوصول إلى صيغ أكثر قبولاً في المجتمع وهذا لتحقيق عملية التماسك الديمقراطي كما تحدد شخصية القيادة السياسية طبيعة النظام السياسي ونمط الحياة السياسية، حيث شهدت الدول أنماط مختلفة من الشخصيات القيادية كالأنماط الانتهازية التي تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة في حين تميزت أخرى بالابتكار والتجديد وأخرى بالانغلاق على نفسها ولذا تعتبر القيادة السياسية عنصراً هاماً ومحورياً في عملية التحول الديمقراطي.

ويتم التأكيد على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي ومع إدراك هذه القيادة أن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية التحول الديمقراطي، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتآكل وهناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية ذاته يتجهون نحو الخيار الديمقراطي، لتردي الشرعية السياسية للنظام واعتبار الديمقراطية بديلاً عن النظام السلطوي الذي فقد مبررات وجوده ولم يعد قادراً على مواجهة الضغوطات الداخلية والخارجية ناهيك عن اعتقاد القادة أن التحول سينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع كزيادة الشرعية وتخفيف العقوبات التي تفرضها الدول المانحة.

كما أن إدراك القادة أن ضريبة البقاء في السلطة مرتفعة للغاية وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول خاصة مع انقسام التحالف الذي يؤيد بقاءها في السلطة، وبالتالي فالتحول الديمقراطي يتطلب الاهتمام بالحرية السياسية كقيام النخبة السياسية الحاكمة بإفساح المجال أمام المناقشات السياسية وحرية الاتصال كعامل أساسي إذ يصبح بإمكان كل فرد التفكير والتعبير عن القضايا العامة دون أن ينكر هذا الحق على الآخرين، فالحكومات ينبغي أن تتغير وتغير سياساتها بالوسائل السلمية وأن يكون لديها إدراك متزايد بالتكلفة العالية التي تتطلبها الحفاظ على النظام السلطوي.

ثانياً: انهيار شرعية النظم السلطوية

ينصرف مفهوم شرعية النظام الحاكم بشكل مبسط إلى مدى قبول المواطنين به فالنظام الشرعي هو الذي يحظى بالقبول الشعبي على عكس النظام غير الشرعي وكون

النظام يستند إلى نظام قانوني بعينه لا يعني بالضرورة شرعية ذلك النظام، فأي نظام سياسي يفقد آليات الضبط السياسي والاستقطاب الاجتماعي ويعجز عن أداء وظائفه تصبح شرعيته مهددة وتختلف مشاكل الشرعية حسب طبيعة كل نظام، غير أن القاسم المشترك للنظم الديمقراطية في مدى شرعيتها هو الأداء الجيد أما النظم السلطوية فلا فارق بين شرعية الحاكم والنظام ذلك أن ضعف أداء النظام يعني سقوط الحاكم ونظامه.

كما أن ضعف الأداء الاقتصادي للنظم الديكتاتورية كان له الأثر السلبي في ظهور أزمة شرعية هذه النظم وثمة الكثير من الأسباب التي يؤدي توافرها جملة أو بعضها منها إلى حدوث أزمة عدم شرعية النظام ومنها:

1- قد تكون الأزمة دستورية في أساسها بمعنى أن تكون المؤسسات السياسية أو من يشغلونها لا يحظون بالرضا أو القبول العام والمشكلة الأكبر في هذا الإطار عدم الرضا عن المؤسسات ذلك أن عملية تغيير الأشخاص الذين يديرون المؤسسات يكون بسهولة أكبر قياساً إلى إحداث تغيير مؤسسي.

2- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع ومن هنا يمكن القول أن التمييز الذي قد يمارس ضد جماعة من خلال تصعيد ممارسة القمع والتمييز ضد تلك الجماعة التي يتوقع أن تكون أكثر نشاطاً وفاعلية في إحراج هذه النظم وإظهار فقدانها للشرعية، وبالتالي عدم قبول تلك الجماعة للنظام وتزداد فرص عدم استقرار النظام السياسي بقوة ونفوذ تلك الجماعة وأحياناً تتسع قاعدة عدم شرعية النظام عندما ينفصل عن المجتمع بمعنى لم يعد له مؤيدون.

3- ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي إذ ينظر إلى غالبية البرلمانات العربية بأنها لا تملك الشرعية الكافية وهي بذلك بعيدة عن التأثير في القرار¹⁰ وهذا الاعتبار له وضعية خاصة بالنظر إلى أن البرلمان هو الذي يجسد الإرادة العامة ومن ثمة فإن عجزه يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع، ومن هنا يمكن القول أن ضعف دور المؤسسة التشريعية سبب مباشر لأزمة الشرعية التي قد يعانها النظام.

4- استخدام أجهزة الأمن لضمان استمرار البقاء في السلطة وقمع المعارضة وفرض القيود على الحريات العامة وشل المجتمع المدني.

وبالتالي فأسباب اهتزاز شرعية النظم السلطوية وتآكلها تعود إلى غياب آليات التجديد الذاتي حيث تزداد المشكلة حدة في الديكتاتورية التي يصعب عليها أن تجدد ذاتها، وتتصرف الأنظمة السلطوية لمواجهة إشكالية الشرعية بإحدى الطرق التالية¹¹:

- 1- رفض النظم السلطوية الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة.
- 2- محاولة النظم السلطوية البقاء في السلطة بزيادة القمع وكبت حريات الأفراد، ونشر مناخ سياسي يفتقر إلى الثقافة الديمقراطية بما ينشر ثقافة الخوف والفرع اتجاه كل ما هو سياسي أو مواجهة النظام الحاكم.
- 3- قيام الحاكم السلطوي بإثارة نزاع خارجي في محاولة لاستعادة الشرعية بالاستناد إلى النزعة الوطنية.

وفي الأخير فإن معظم النظم السياسية العربية تعاني من أزمة الشرعية نتيجة عدم قدرة هذه الأنظمة على مواجهة مطالب مواطنيها خاصة في ظل اهتزاز شرعيتها التقليدية واتجاهها نحو عدم الاستقرار السياسي.

ثالثاً: الأزمات الاقتصادية

إن تردّي الأوضاع الاقتصادية في كثير من أنظمة الحكم العربية كان عاملاً هاماً في اهتزاز شرعية أنظمتها السياسية وقد تجسّد ذلك في الكثير من المظاهرات المطالبة بتحسين أوضاعها الاقتصادية من خلال إدخال المزيد من الإصلاحات، وهو ما دفع معظم هذه الدول منذ مطلع الثمانينيات إلى اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف تخفيض قبضة الدولة على الحياة العامة من خلال إفساح مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية.

إلا أن الملاحظ أن هذه الإصلاحات جاءت متأخرة حيث سجلت نهاية الثمانينات أكثر من اضطراب كان سببه الرئيسي بواعث اقتصادية كما حدث في الجزائر من عام 1988، فمحدودية مردود هذه الإصلاحات فتح الباب أمام توجهات سياسية جديدة، وفي الواقع فإن الفشل الاقتصادي لم يتح فرص التحول الديمقراطي وذلك بالنظر إلى ضياع الفرص التي تخلقها عملية التنمية الاقتصادية لجهة التطوير السياسي، فالتنمية الاقتصادية تؤثر على عملية التحول الديمقراطي تأثيراً مزدوجاً فالفشل في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتحول وفي الوقت نفسه فإن وجود هذه التنمية يوفر آفاق رحبة لتفعيل هذه العملية.

وإجمالاً فإن عملية التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية قد ارتبطت بالأزمات الاقتصادية فالأنظمة العربية لم تنجح في تحقيق الحد المطلوب من التنمية الاقتصادية.

رابعاً: دور المجتمع المدني

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بشكل مكثف بأدبيات السياسة¹² خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات وذلك نظراً لما صحبهما من تطور في اتجاه الديمقراطية، وتبرز أهميته في تدعيم وترسيخ المبادئ الديمقراطية من حيث كونه يمثل البيئة المناسبة لغرس وتنمية القيم الديمقراطية خاصة مع تزايد التعليم والثقافة والتطور التكنولوجي ووسائل الإعلام مما يساعد على إدراك الجماهير لحقوقها الطبيعية فالمجتمع المدني هو بمثابة الأرضية التي تركز عليها الديمقراطية.

إن الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدو واضحة ومنطقية فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ومن ثمة فإن¹³ الأساس المعياري "للمجتمع المدني" هو الأساس المعياري نفسه للديمقراطية.

وعلى الرغم من أن الأجواء الديمقراطية تعد شرطاً لنمو وتساعد دور المجتمع المدني إلا أن غياب الديمقراطية لا يعني عدم وجود فرص لنمو منظمات مجتمع مدني تدفع نحو التحول الديمقراطي ومن ثمة يكون وجود أو نمو المجتمع المدني دافعا لإحداث التحول وهو في الوقت نفسه الذي يضمن ترقية هذا التحول.

غير أن بعض المراقبين يرجعون التأخر الحاصل في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي إلى غياب أو توقف نمو المجتمع المدني وما يستتبعه من ثقافة سياسية بل يذهب بعض المستشرقين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربي¹⁴ وبالتالي إنكار أي مستقبل للتحول الديمقراطي ومما يكذب هذه النتيجة أن بعض النقابات ومنظمات حقوق الإنسان أثبتت قدرتها على التأثير بسبب توفر الظروف الملائمة لنشاط منظمات المجتمع المدني وأصبحت تشكل فعلاً جماعات ضغط قوية ساهمت على الأقل في نشر ثقافة حقوق الإنسان على نطاق واسع.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

تنصرف هذه العوامل إلى تلك الضغوط النابعة من خارج بيئة النظام السياسي سواء تلك القادمة من البيئة الدولية أو الإقليمية وقد تصاعد التأثير الذي تمارسه هذه الأسباب خلال العقد الأخير بفعل الثورة الهائلة التي شهدتها العالم في مجال الاتصالات وذلك في ضوء تصاعد ظاهرة العولمة، حيث صار العالم كما يقال قرية واحدة وتتعدد طبيعة وأشكال ومدى

تأثير الضغوط الخارجية التي تساهم في عملية التحول الديمقراطي والانفتاح السياسي في النظم العربية على النحو الآتي:

أولاً: النظام الدولي

مع بداية التسعينات بدأ الحديث عن بروز نظام عالمي جديد الذي واكب تغيرات جذرية على مستوى معادلات القوة العالمية واختفاء أكبر معسكر إيديولوجي اقتصادي في العالم متمثلاً في الإمبراطورية الشيوعية وظهور الو م أ كقوة عظمى مفردة على هرم المنظومة الدولية كما تزامن مع هذه التغيرات السياسية ثورة هائلة في نظم الاتصال والمعلومات.

وبانتيار النظم الشيوعية تحول أغلب الدول إلى الديمقراطية مما اعتبره البعض انتصار للديمقراطية والقيم الغربية وهنا بدأ الضغط على النظم غير الديمقراطية حتى تجري إصلاحات وتغييرات على نظمها السياسية وتدعم هذا الطرح لدى قوى المعارضة التي أصبحت تطالب بالحرية وبحقها في التعبير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول إلى السلطة وقد شكل ذلك تحدياً في وجه استمرار النظم العربية على حالها ما دفعها إلى الانفتاح السياسي.

حيث وجدت الديمقراطية مكاناً لها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى إلى إنجازها في أي مكان في العالم وذلك ضمن التوجه العام لعالمية سياستها الخارجية والتي تنفصل عن رغبتها في ضمان الهيمنة على دول العالم، كما تسعى إلى تطبيق الديمقراطية في مختلف الدول ما لم يتعارض ذلك مع مصالحها، أما إذا تعرضت مصالحها للخطر جراء التحول الديمقراطي حينئذ لا يكون هناك ضرورة لذلك التحول فأيضا تعارضت المصالح مع التحول فلا ضرورة لذلك التحول مما يطبع التزام الغرب بالديمقراطية طابع الانتقائية والانتهازية، وبالمناطق نفسه ترى الو م أ أن تطبيق الديمقراطية في بعض الدول ولا سيما المنطقة العربية يهدد مصالحها وذلك لأسباب عدة¹⁵:

1- إنها حريصة على تأمين مصالحها في المنطقة ويهمها وجود نظم حليفة وموالية لها وكون معظم النظم الحاكمة الآن من هذا النوع فإن مصلحة أمريكا مع بقاء تلك النظم وبالتالي فهي لا تمارس أي ضغوط عليها لتطبيق الديمقراطية.

2- إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الدول العربية معناه إفساح المجال أمام القوى والتيارات الإسلامية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها على أقل تقدير ومن المعروف أن هذه القوى لها توجهات ومواقف رافضة أو متحفظة على مصالح وسياسات الو م أ في المنطقة العربية.

إن الديمقراطية الحقيقية تنطوي على تعقد إجراءات اتخاذ القرار وعن مساءلة الحكومة عن سياساتها وقراراتها وهذا الأمر لا يروق للوم أحيث اعتادت أن تتعامل مع حكام يتمتعون بسلطات واسعة ولا يخضعون لأية مساءلة حقيقية وجادة كما أنها استخدمت ورقة الديمقراطية وحقوق الإنسان لتبرير ممارستها ضد بعض الدول العربية الأخرى.

وإجمالاً تعتبر القوى الخارجية متغير مهم في عملية التحول الديمقراطي وحتى في صنع السياسات العامة في الدول النامية وهو ما تبرره التبعية الأجنبية، خاصة بعد أن أصبحت الكثير من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على المساعدات الأجنبية.

ثانياً: الضغوط التي تفرضها الدول المانحة (المؤسسات المالية الدولية)

حيث تربط الدول المانحة مساعداتها الاقتصادية بضرورة توسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحريات العامة في الدول التي تتلقى المساعدات وفي الواقع فإن استخدام المساعدات كسلاح سياسي ليست جديدة وقد استخدمته على نطاق واسع كل من الوم أ والاتحاد السوفياتي سابقاً لفرض توجهات بعينها على الدول المتلقية للمساعدات المقدمة من كليهما.

ويبرز دور المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض في توجيه السياسات والخيارات الاقتصادية حيث تربط تلك المؤسسات مساعداتها بإدخال إصلاحات سياسية على النظم التي تلجأ إليها، كما تشترط عليها تبني برامج التكييف والتعديل الهيكلي القائمة على خصخصة القطاع العام ودعم القطاع الخاص وهو ما يعني في النهاية تقليص دور الدولة في مجال الاقتصاد.

وفي ظل هذا المشهد أدت تلك الإصلاحات إلى ثمن اجتماعي باهظ تحمل جانبه الأكبر الفقراء ومحدودو الدخل وهم يمثلون الكتلة الأكبر من السكان في غالبية الدول العربية بحيث أدت هذه السياسات إلى زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة الأمر الذي أوجد ظروفًا مواتية لتنامي ظواهر الاحتجاج والعنف التي درج البعض على تسميتها باضطرابات صندوق النقد الدولي.

وبذلك يتضح دور المؤسسات المالية في عملية التحول الديمقراطي من خلال ضغطها على النظم السياسية في الدول العربية وتأكيدها على ضرورة توسيع المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية والحرية الاقتصادية.

ثالثاً: انتشار ظاهرة العدوى أو المحاكاة

بمعنى أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى وهو ما عبر عنه صامويل هنتنجتون "بكرات الثلج"، حيث أن وجود نماذج تحول ديمقراطي في بعض الدول شجعت الدول الأخرى على المضي قدماً في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرات الثلج التي يتزايد حجمها كلما تدرجت، وتتم عملية التحول الديمقراطي بالمحاكاة سواء نتيجة لتشابه المشاكل التي تواجه الدول المعنية أو الاعتقاد بأن نجاح التحول الديمقراطي يوفر الحل لهذه المشاكل.

وفي ظل الثورة التكنولوجية في عالم الاتصال أصبح من الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات وحجب أخبار سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى، وبذلك أنهت ثورة المعلومات والاتصالات احتكار النظم الحاكمة في الوطن العربي لمصادر المعلومات، كما تراجعت وبشكل متسارع قدرة هذه النظم على إخفاء ممارساتها على الصعيد الداخلي، كما مكنت تكنولوجيا الاتصال قوى المعارضة من الاتصال بالعالم الخارجي، مما يسمح بحشد رأي عام عالمي أو على الأقل لفت الانتباه لانتهاكات حقوق الإنسان التي قد تتورط فيها النظم الحاكمة.

وإجمالاً فإن التحولات الكبرى التي جرت على الصعيد العالمي منذ ثمانينيات القرن العشرين في إطار ما أصبح يعرف بالعولمة أو الكونية قد ساعدت على خلق بيئة دولية مناسبة لترسيخ القيم الديمقراطية، مما أصبح لزاماً على النظم السياسية العربية التكيف مع تلك التطورات بالاتجاه نحو التحول الديمقراطي.

وفي الأخير نخلص إلى القول أنه من المؤكد أن تضافر الأسباب الداخلية والخارجية للتحول الديمقراطي يعطي دفعة قوية لعملية التحول على عكس إذا كانت عوامل التحول قاصرة على إحداها دون الأخرى.

المطلب الثالث: عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي

إن عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي عديدة ومتنوعة الأوجه والخلفيات ولا يمكن اختزالها في العوامل السياسية الراهنة بمعنى لا يمكن إرجاعها فقط إلى استبدادية الأنظمة السياسية العربية ورفضها الانفتاح السياسي كما لا يمكن إرجاعها إلى عوامل موضوعية متعالية في المستوى الثقافي والمجتمعي لذلك سنبرز في هذا المطلب أهم عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

الفرع الأول: تركيبة المجتمع الأهلي

ثمة اتجاه بارز في الدراسات الاجتماعية العربية يرجع عوائق التحول الديمقراطي في البلدان العربية إلى طبيعة البنيات العصبية والقبلية التي تشكل من منظوره عقبات جوهرية، فمن هؤلاء من يرى أن النظام العصبي "الأبوي" هو الذي يحكم حياة الفرد العربي كما هو الشأن في جميع المجتمعات السابقة للحدث¹⁶ فيخضع فيه الفرد إلى نظام واحد وبأشكال مختلفة تقوم كلها على السلطة والوحدة والإرادة الواحدة التي تجد نموذجها البنيوي وأصلها التاريخي في سلطة الأب، ومنهم من قدم تصورا تحليليا تاريخيا للمأزق السياسي العربي بالاستناد على الجدلية المأساوية بين البداوة والحضارة، أي الاختلال الجوهرية في التاريخ العربي بين الاتجاه نحو المدينة المستقرة والعمران المبدع من جهة والغزو البدوي (تريف المدن) الذي يهدد دوما المكاسب الحضارية من جهة أخرى.

فببساطة القبيلة وبدائيتها هو ما يجعلها مقبولة وعميقة ومنغرس في الوجدان الإنساني بحيث لا يمكن اختزالها إلى علاقات أبسط، ولذلك يصفونها بالولاءات والانتماءات الوشائية¹⁷ فعندما يتعرض المجتمع لأزمة طاحنة أو خطر داهم تكون العودة إلى هذه الانتماءات التي يكون فيها الأمان والطمأنينة أو تستعمل كأدوات لتحقيق المصالح وكسب المنافع وهنا ينكشف زيف الحداثة وكذا زيف النزعة الإنسانية كما ينكشف زيف الاعتقاد أن التعددية الحضارية الديمقراطية تستطيع أن تنجي العرب من التخلف.

فالمأساة السياسية العربية الراهنة راجعة إلى كون المدنية العربية بصفة عامة لم تستطع بعد أن تولد قوتها المجتمعية التضامنية والفاعلة لحكم نفسها بنفسها، ولم تطور القوى الريفية لتحويلها إلى قوة مساندة للمجتمع المدني، فالسلطة وكذا القوى الشعبية مازالت محكومة في مسلكها السياسي بتكوينات مجتمعية وبنى عصبية عاجزة على التأقلم مع الديمقراطية¹⁸، فالقبيلة والغنيمة والعقيدة محددات ثلاثة حكمت العقل السياسي العربي في الماضي ومازالت تحكمه بصورة أو بأخرى في الحاضر فعقود الحداثة الأخيرة لم تستطع أن تغير الأمر تغييرا جوهريا فكانت النتيجة ما تعرضنا له من نكسات وإحباطات فتحت الباب على مصرعيه لعودة المكبوت أي ظهور وطغيان مفهوم هذه المحددات، وبذلك أصبحت القبيلة محركا للسياسة، كما أصبح الريع جوهر الاقتصاد عند العرب وأصبحت العقيدة إما ريعية تبريرية وإما خارجية، وبذلك يرجع أغلب المفكرين السياسيين والاجتماعيين العرب أزمة النقلة الديمقراطية في الوطن العربي إلى استمرارية الهياكل العصبية المعيقة لتركز الدولة الحديثة والقائمة بذاتها على التراتبية واللامساواة.

الفرع الثاني: بنية الثقافة العربية الإسلامية

يميل كثير من المفكرين العرب إلى اعتبار الثقافة العربية والمرجعية الدينية من عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي حيث تتصارع الدولة والنزعات الأصولية المناوئة لها على توظيف الدين في الشأن السياسي في حين أن النظام الديمقراطي الصحيح يستلزم اعتماد المقاييس العلمانية مقوما ومرتكزا في رهانات السلطة.

فالعلمانية من منظور عزمي بشارة¹⁹ هي "عملية نقل القرار في الشؤون الدينية من الحيز العام إلى الحيز الخاص وإذا كانت حرية الرأي والمعتقد والتعبير عنها مقوما من مقومات الديمقراطية فتكون العلمانية بالمعنى السابق الذكر من مقومات الديمقراطية أما فؤاد زكريا فيرى أن الشأن السياسي لا يمكن أن يتأسس على مرجعية الإيمان لأن جوهر الإيمان هو الطاعة ولكن مادام الحاكم بشرا فإن أعظم صفة يستطيع أن يبثها في المحكومين هي أن يناقشوه ويعارضوه.

غير أنه يتعين الإقرار باقتران العلمانية والديمقراطية في السياق الغربي على الرغم من الفرق الشاسع بين التجارب الغربية في هذا المجال، ولكن هل تعني العلمانية إقصاء الدين من المنظومة القيمية في جانبها السياسي أو فصل المؤسسة الدينية عن السلطة السياسية؟ وهل يمكن أن تقوم تجربة ديمقراطية ناجحة ضمن المشروع الدينية؟.

لقد تعطلت المحاولات الإصلاحية التي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في العالمين العربي والإسلامي ولو تمكن العرب من استلهم كتاب عبد الرحمان الكواكبي "طبائع الاستبداد" مثلما استلهم الفرنسيون كتاب روح القوانين لمونتسكيو أو العقد الاجتماعي لجون جاك روسو لأمكن تهيئة مستلزمات ثقافية للتحول الديمقراطي بما يستجيب لخصوصيتنا القومية والثقافية والدينية وخصوصا لمفكرين مثل جمال الدين الأفغاني ورفاعة الطهطاوي ومحمد عبده إلخ.

لقد نمت الديمقراطية وتطورت في أوروبا وأمريكا من جراء تفاعلات تحتية وبالارتباط مع تراث هذه الشعوب إلا أنه في عالمنا العربي فإن تجارب التحديث هناك من أراد لها أن تكون من الأعلى فهل يمكن تحقيق الديمقراطية دون تفاعلات تحتية أساسية بما يؤثر على البناء الفوقي والاستفادة منه في تشريع عملية التحول؟، وهذا ما نتج عنه عدم تحول الثقافات السياسية للمجتمعات العربية من الأسفل²⁰، إن عدم استلهم روح التراث بما يؤصل نظرنا أو الإغراق فيه بما يؤدي إلى التقوقع شكلا عامل ضعف توجهنا نحو الديمقراطية أو باتجاه دفعنا الاغتراب وقطع الصلة بتراثنا.

إن فكرة عزل العرب والمسلمين عن التفاعل مع المنجز العالمي لفكرة الديمقراطية بحجة أنها فكرة غربية واختراع مشبوه وجعلها نقيضاً²¹ للعالمية تستهدف منع تأثر الفكر العربي من تأثيراته وتفاعلاته مع الفكر العالمي الذي هو ملك للبشرية جمعاء.

إن استلهم التراث ومواكبة التطور العالمي لا بد أن يسيرا في خط متواز، وليس متقاطعا، فالشورى هي نوع من المشاركة وترجيح الرأي" وأمرهم شورى بينهم"²² ومصطلح "أهل الحل والعقد"، "ومبادئ العدل والإنصاف" في التاريخ العربي مرتكزات أساسية للدولة العادلة.

وما نخلص إليه أن الثقافة العربية الإسلامية من حيث مرتكزها العقدي الأعمق ومقاربتها للشأن السياسي لا تطرح عائقا أمام التحول الديمقراطي غير أن بعض الثغرات في ثقافتنا المعاصرة المشتركة هي التي تشكل عوائق في وجه التحول يتعين تجاوزها.

الفرع الثالث: تركيبة الأحزاب السياسية

ثمة علاقة تلازمية بين بناء الأحزاب وحركيتها ومن ثمة نجاعة مخرجاتها على العملية السياسية برمتها²³ ويظهر الارتباط في الإدراك السلبي لمفهوم الحزب الذي أضى بدور في حاجة إلى إعادة ترميم بل إعادة تصميم وبناء وهندسة، فالحزب السياسي يمثل تعبيرا واضحا لوجود قاسم مشترك لدى أفراد جماعة من الجماعات هذا القاسم يميزهم عن الجماعات الأخرى ويرتبط بتنظيم معين وعادة ببرنامج محدد يوضح تفضيلات أعضاء تلك الجماعة ووجهات نظرهم واختيارهم للحلول البديلة إزاء المشكلات المثارة.

فأهمية بناء مفهوم الحزب تنبع من كونه يحمل مدلولات تنظيمية وإيديولوجية ووظيفية فمفهوم الأحزاب السياسية يختلف عن المفاهيم ذات العلاقة كجماعات الضغط والنقابات المهنية في كون الأخيرة تعبر عن رغبات واحتياجات قطاعات معينة وهي هيئات لها اهتمام واحد وهي بذلك تقوم بدور الوسيط بين هذه القطاعات وصانع القرار السياسي في حين تعد الأحزاب بناء متأصل موجود ضمن نسق سياسي متعدد الاهتمامات وهي تقوم بوظيفة تجميع وتمثيل جماعات المصالح.

يتضح مما سبق أن مفهوم الحزب ينطوي على إطار فكري يشكل وعاء إيديولوجيا يعكس توجهها سياسيا وفق رؤية خاصة هذه الرؤية تجمع الأفراد وتجعلهم يلتفون حولها باعتبارها رؤية موضوعية بعيدة عن الأهواء وقابلة للتجسيد أما الإطار التنظيمي فهو ذلك البعد القانوني الذي يجسد قانونية العلاقة وشرعيتها ومن ثمة شرعية أهدافها وكذا شرعية الوسائل المستخدمة.

ولا شك أن فقدان الأحزاب لهذه الرؤى هو ما يجعلها تتعرض لهزات انشقاقية وضربات من الداخل قبل الخارج ولعل هذا هو واقع جل الأحزاب السياسية العربية التي يمكن أن نميز داخلها بين أنماط أربعة من التشكيلات²⁴:

1- الأحزاب الوطنية: هي تلك التي نشأت من رحم حركات التحرر ومحاربة الاستعمار ولعل أقدمها هو حزب الوفد المصري الذي تأسس عام 1918 للمطالبة بجلاء قوات الاحتلال البريطانية وكذلك حزب جبهة التحرير الوطنية والحزب الدستوري التونسي.

2- الأحزاب الأهلية: وهي تلك التجمعات القائمة على أنماط التعاضدية العتيقة المتوارثة التي ترجع لحقبة ما قبل التنظيمات الحديثة وإن كانت تؤدي أحيانا أدوارا جديدة تفرضها التحولات القائمة.

فهذه الأحزاب تكسب قوتها وقدرتها الاستقطابية من خصائص ومميزات البنية الاجتماعية ومثاليها أشكال التضامن القبلي والعرقى والطائفي.

3- الأحزاب العقائدية: وهي تلك التي تبنت معتقدات متباينة المحتوى والمضمون غير أنها تلتقي في خاصية ارتكازها على أسس إيديولوجية تتحدد وفقها وتستند إليها في الرؤية والممارسة وأبرز هذه التنظيمات الاتجاهات القومية التي طبعت الساحة السياسية في الأربعينيات والخمسينيات وكذا التيارات اليسارية التي ظهرت في الستينات والحركات الإسلامية التي يكثر الحديث عنها حاليا.

وقد تمكنت مختلف هذه التشكيلات من الوصول إلى مقاليد الحكم في ظروف متباينة وإن كان لم يصل أي منها إلى مركز السلطة من باب الممارسة الديمقراطية فعادة ما تقوم إستراتيجية هذه الأحزاب على النظرة الثورية التي تتجسد عمليا في حركات الانقلاب العسكري.

4- أحزاب السلطة: ونعني بها التشكيلات المتفرعة عن نظام الحكم ذاته فتشكل بذلك مجموع القوى المؤيدة له وبذلك تكون مجرد آليات سياسية تحركها الفئة الحاكمة من أجل ضمان هيمنتها على المعترك الانتخابي وإحكام قبضتها على القاعدة الاجتماعية فهي ترتبط عضويا بالنظام الحاكم وغالبا ما تختفي بانتهائه.

ما نخلص له في الأخير من خلال هذه التصنيفات للخارطة الحزبية العربية أن علاقة هذه التنظيمات بالقاعدة الشعبية عادة ما تكون معدومة، فهي إما أحزاب انقلابية على المجتمع تميل إلى الوصاية الأبوية عليه كونه متخلفا أو قاصرا ولذا فهي تنأى عن المسلك الديمقراطي بل وتحاربه، وإما تشكيلات برغماتية تتحرى محض النجاعة العملية وتتحصن بالإرث الأهلي وتوطده ولو اقتضى الأمر تأجيج النزعات الخصوصية الضيقة، مما انجر عنه

إخفاق بعض التجارب الديمقراطية التي بدت واعدة، ومن خلال استعراضنا للعوامل المساهمة والدافعة نحو التحول الديمقراطي وكذا العوائق التي تقف حائلا دون تحقق عملية التحول في الوطن العربي يمكن أن نخلص إلى أن كل العوامل التي تعتبر ضرورية لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي فإن غيابها يعتبر عائقا يحول دون عملية التحول.

المطلب الرابع: محصلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي

تسجل التقارير الدولية إصلاحات متواضعة نسبيا في الدول العربية حيث محاولات لتوسيع نطاق المشاركة السياسية في بعض الدول العربية لكن تحولها إلى الديمقراطية يظل الأبطئ مقارنة بمناطق وأجزاء العالم المختلفة، وتتجه محصلة التحول الديمقراطي إلى أن تأخذ شكلين أو طابعين متلازمين²⁵:

أولهما التباطؤ في عملية التحول وأحيانا الارتداد إلى السلطوية وربما التهرب من استحقاقات التحول الحقيقي في اتجاه ديمقراطية كاملة وثانيهما اتخاذ خطوات حقيقية في طريق الديمقراطية حيث كثير من الدول تمضي على طريق الحرية والمشاركة السياسية وحيث أطاحت المعارضة بحكام مثلوا ديكتاتوريات العهد الماضي.

ولقد ساد التفاؤل حول التحول الديمقراطي في بداية الفترة التي أعقبت الحرب الباردة مباشرة لكن سرعان ما انحسر هذا التفاؤل خصوصا مع ارتداد كثير من النظم التي تحولت من الديمقراطية إلى السلطوية ومماثلة نظم أخرى في إجراء تحولات حقيقية واكتفائها بإجراءات شكلية أو إصلاحات تجميلية بينما ظلت تشهد تضيقا للحريات وانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية وتجاهلا للقيود الدستورية في ممارسة السلطة السياسية يضاف إلى ذلك أن كثير من النظم التي شهدت نوع من التحول نحو الديمقراطية سادتها خيبة أمل فالذين كافحوا من أجل الديمقراطية كثيرا ما فوجئوا بتدني الإنجازات الاقتصادية أو العجز عن تحقيق معدلات أعلى من العدل الاجتماعي والمشاركة السياسية أو حتى التسوية السلمية للنزاعات والصراعات في بلادهم.

والوطن العربي يعيش تناقضا هائلا بين عالمين يتعايشان معا عالم القرن الحادي والعشرين حيث ثورة الاتصالات والمعلومات والأقمار الصناعية وعالم خارج نطاق العصر حيث ممارسات سياسية تقليدية يطلق عليها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 "ملامح الحكم التسلطي" حيث تصر الدولة على أن تهيمن على كل شيء فلا تترك مجالا خارج إطار تدخلها ولا يفلت من أسرارها شيء ويصف التقرير هذه الدولة بالدولة التسلطية أو دولة الثقب الأسود²⁶.

وقد عمدت النظم العربية إلى تطوير صورة مخالفة لها تعبر عن مفهوم دولة الرسالة المقدسة (الوحدة، الحرية، التحديث، التحول الاشتراكي، الديمقراطية، الإصلاح.... إلخ) لاكتساب شرعية أساسها الوصاية على الشعب بدلا من تمثيله كما طورت آلية التهميش لكل المؤسسات والقوى الاجتماعية بحيث أصبح كل فرد أمام خيارين: إما أن يكون مواليا فيغدق عليه، وإما مخالفا فيقمع وفي السنوات الأخيرة التي سبقت أزمة الخليج كانت بعض الأنظمة العربية الحاكمة تحس بالفعل بفقدانها المتزايد للشرعية في الداخل وقد وقعت مواجهات عنيفة بين تلك الأنظمة وبين واحد أو أكثر من الكيانات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى وبالتالي ظهرت مستويات متباينة من المطالب المدنية في مواجهة أنظمة الحكم العربية على اختلافها.

فهناك مطالب بزيادة التحول اللبيري كحرية الصحافة وحرية تكوين التنظيمات حيث قامت كل أنظمة الحكم العربية تقريبا بتقديم تنازلات من جانبها استجابة لهذه المطالب كما كانت هناك مطالب بالتحول الديمقراطي الجاد والصريح مثل المطالبة بقانون تشكيل الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية والمشاركة السياسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة إلا أن أي من نظم الحكم لم يستجب لهذه المطالب في الثمانينات.

وبذلك تبنت الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة النشاط السياسي لتحدي النخب الحاكمة أما الطبقة العاملة الحديثة فكانت تميل إلى الإضرابات أو التباطؤ في العمل وبدأت حركات العصيان وأيا ما كان الكيان الاجتماعي الذي بدأ المواجهة وأيا ما كانت طريقة تعبيره عن سخطه كانت الكيانات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تعاني نفس القدر من الاغتراب تنظم إليه لإعلان مطالبها الخاصة وحدثت هذه الظواهر خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات في معظم الأقطار العربية²⁷، وقد كانت ردود أفعال الطبقات الحاكمة تتمثل في بذل الوعود بإجراء إصلاحات والتي بدأت بعضها بالفعل بالوفاء بهذه الوعود قبل اندلاع أزمة الخليج.

فقد باشرت كل من الجزائر والأردن واليمن عمليات التحول بإجراء انتخابات بلدية ما بين عامي 1986 و1990 دون أي شكاوى تذكر عن نزاهتها وقد زاد من مصداقيتها الأداء الجيد الذي حققه المرشحون الإسلاميون المناهضون لنظم الحكم القائمة غير أنه ومع عام 1990 لم يتحقق أي تقدم يذكر في التحول الديمقراطي الذي بدأ في بعض الأقطار العربية فرغم التقدم في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي في أعقاب أزمة الخليج إلا أن هناك بعض حالات الانتكاس الكبرى التي عانت منها بعض الأقطار العربية.

ويمكن إبراز أهم ملامح نضوج الوعي الديمقراطي العربي في أربع نقاط رئيسية كالآتي²⁸:
 أولاً: زيادة الطلب على منظومة الحريات كحرية التعبير وحرية التجمع والتظاهر وحرية العمل السياسي والمثير هنا أن هذا المطلب لم يعد مطلباً نخبويًا وإنما بات أشبه بثقافة تنتقل من فئة إلى أخرى ومن طبقة إلى غيرها كما لو أنها بقعة زيت تنتشر تدريجياً عبر وسائل الإعلام ومن خلال الشبكة العنكبوتية.

ثانياً: دخول رموز فكرية وثقافية ساحة النضال السياسي بعد أن ظلت فترة من الزمن على الحياد واللافت للانتباه هنا أن هؤلاء دخلوا المعتزك السياسي من الباب الشعبي وليس عبر الأحزاب التقليدية فضلاً على إصرارهم على إكمال مشوار التغيير مهما يكن الثمن كما حدث في مصر وتونس وغيرهما.

ثالثاً: زيادة المناعة الاحتجاجية لدى شباب المعارضة وتراجع ثقافة الخوف والرهبنة من السلطة تدريجياً وهي مناعة تزداد تجدراً كلما زادت درجة القمع وليس العكس فهذه الثقافة تتزايد طردياً مع زيادة القمع ولعل ما ندلل به على كلامنا ما حدث ويحدث في معظم الأقطار العربية.

رابعاً: إدراك المعارضة العربية أن مسألة التغيير هي واجب وطني محض ينبغي القيام به دون التعويل على الدعم الخارجي وبالتالي إسقاط أي اتهامات بالعمالة والتآمر مع الخارج.
 خاتمة

التحول الديمقراطي في الوطن العربي يظل عملية بطيئة مقارنة بما حققه الغرب في هذا المجال كما أنها تظل عملية نسبية تؤدي إلى تغيير النظم السياسية من السلطوية نحو الديمقراطية هذه العملية التي تساهم فيها عدة عوامل ومؤثرات منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي كما تعترضها العديد من العوائق التي تحول دونها منها درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي ومدى استقرار وكفاءة أجهزة الدولة ومؤسساتها ودرجة تطور قوى ومنظمات المجتمع المدني وكذا مهارة الفاعلين السياسيين الرئيسيين في إدارة العملية من خلال تحقيق توافق سياسي بشأن الهوية الوطنية للدولة وقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية التي يجب أن تكون محل قبول فضلاً عن هندسة الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية على نحو يدعم عملية التحول الديمقراطي.

كما أن العوامل الخارجية المحيطة بالدولة قد تلعب دوراً داعماً أو معوقاً لعملية التحول الديمقراطي سواء من حيث التأثير على نمط التحول أو مخرجاته، وبالرغم من أن موجة الثورات والانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية والتي قد أطاحت نظماً تسلطية

عديدة وأجبرت نظماً أخرى على تقديم تنازلات سياسية على طريق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي إلا أن المعطيات الراهنة التي تشهدها دول عربية عديدة لا ترجح احتمال تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي ومستقر.

إن مسألة الديمقراطية والحريات في العالم العربي ستبقى قائمة ومستعصية ما لم يتم تقليص الفجوة بين التطور الدولي من جهة والواقع العربي من جهة ثانية والعمل على إزالة العقبات والعراقيل التي تقف بوجه التغيير والتحول الديمقراطي سواء كانت هذه العقبات داخلية أو خارجية وكذا نشر الوعي الديمقراطي وثقافة الديمقراطية، فالثقافة تشكل الوعاء الذي يمكن أن يحافظ على الديمقراطية ويساهم في تطويرها وبالتالي إحداث عملية التحول فهي تقوم على التكامل والتلاقي والتسامح والاعتراف بالآخر والمشاركة عكس ثقافة الاستبداد التي تقوم على القمع والقطيعة وإقصاء الآخر.

فالديمقراطية بقدر ما هي تطوير للواقع وقبول بالتدرجية وامتنال لقواعد ومبادئ التعددية والتداولية فهي تشكل الأساس لعملية التغيير السلمي وليس الانقلابي أو العنفي القسري وكذا توفير مستلزمات التحول الديمقراطي وأخذ العملية الديمقراطية كامل مداها. فالتحدي الذي يواجهه العالم العربي اليوم ليس بناء الديمقراطية كنظام كامل وجاهز ولكن البدء في عملية التحول والانتقال إلى الديمقراطية بشكل سلمي ومختار واع ومنظم يحمينا من الكوارث ويجنبنا المطبات والصراعات الدموية والحروب الأهلية ويستدعي النجاح في الانتقال السلمي بث الثقة المتبادلة داخل المجتمع وتعليم الأفراد روح المسؤولية وتعويدهم على العمل الجماعي وإحياء فيهم روح التكافل والتضامن فيما بينهم.

بمعنى مساعدتهم على العمل والتفكير كجماعة واحدة وتوحيد أسلوب مشترك في التفكير والعمل والتنظيم والممارسة وكل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنمية الثقافة من قبل الناشطين السياسيين والثقافيين من مختلف فئات المجتمع للمشاركة والمساهمة في إحداث وعي فكري قادر على إحداث تغيير فعلي، فهل ستنجح أية دولة من الدول العربية في إحداث التحول الديمقراطي بحيث تكون نموذجاً جاذباً لبقية دول المنطقة؟ هذا هو التحدي الكبير الذي يواجهه العالم العربي.

وفي نهاية هذه الدراسة يمكننا الخروج بجملة من الاقتراحات:

- ينبغي أن يكون التحول الديمقراطي نابع من الدولة ذاتها إذ لا يمكن للتجارب السياسية المماثلة أن تقتبس فالمجتمعات متباينة في شروط تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويصعب استيراد مثل هذه التجارب من الخارج، وبالتالي يمكن الاستفادة من مثل

هذه التجارب في تطوير الحركة السياسية وتفعيل الأبنية السياسية وبالتالي بناء أشكال أكثر نضجا ووعيا للعلاقة بين المجتمع والدولة وبين مختلف القوى السياسية والحزبية المكونة للهيكل السياسي.

- حسن اختيار المنتج السياسي المراد ترويجه بهدف اختيار تغييرات معينة وكذا التعرف على حدود التأثير التي يحدثها ذلك المنتج.

- السعي الحثيث والدءوب نحو بناء وعي الفرد بالاتجاه الديمقراطي فضلا عن إرساء توازن في العلاقة بين القوى المختلفة وإنشاء بنية ثقافية له في الواقع.

الهوامش

¹ - أحمد صابر، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الخامس، مارس 2010، ص 321.

² - مساعيد فاطمة، " التحول الديمقراطي وآلياته"، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، دون طبعة، دار الرؤية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 103.

³ - عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، دون طبعة، الشركة العالمية للكتاب، دون بلد نشر، 2007، ص 30.

⁴ - المرجع نفسه، ص 210.

⁵ - حسين بهاز، " الظاهرة الانتخابية بين إشكالية التمثيل والمشاركة السياسية والتحول الديمقراطي"، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، دون طبعة، دار الرؤية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 210.

⁶ - المرجع نفسه، ص 210.

⁷ - أحمد عبد الحميد الخالدي، القانون الدستوري والنظم السياسية الديمقراطية الرئيسية- دراسة مقارنة- دون طبعة، دار الكتاب القانونية، مصر، 2011، ص 84.

⁸ - حسين بهاز، مرجع سابق، ص 212.

⁹ - علي الدين هلال، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، دون طبعة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص 220.

¹⁰ - حسين قادري، المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي- الجزائر نموذجا- مجلة المفكر - جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الرابع، أفريل 2009، ص 103.

¹¹ - حسين بهاز، مرجع سابق، ص 222.

¹² - علي الدين هلال ونفين مسعد، النظم السياسية العربية- قضايا الاستمرار والتغيير- الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 178.

¹³ - سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، المجلد الثامن، دون طبعة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 18.

¹⁴ - مفتاح عبد الجليل، دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الخامس، مارس 2010، ص 16.

¹⁵ - المرجع نفسه، ص 227.

¹⁶ - السيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2006، ص 106.

- ¹⁷ - عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 114-115.
- ¹⁸ - السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 107.
- ¹⁹ - السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 132.
- ²⁰ - عبد الحسين شعبان، "معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي- الديمقراطية الموعودة و المفقودة"، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 245.
- ²¹ - بوحنية قوي، "ديناميكية الحراك الداخلي الحزبي في الدولة المغربية- دراسة في عجز أداء الأحزاب بالجزائر"، الانتخابات وعملية والتحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، دون طبعة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 131.
- ²² - سورة الشورى، الآية 38.
- ²³ - ملاح السعيد، نقاش الديمقراطية والدين بين العلمانية والاسلام، مجلة المفكر - جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد العاشر، ص 381.
- ²⁴ - السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 145.
- ²⁵ - عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الثاني- الحراك السياسي وإدارة الصراع- الطبعة الثانية، دون دار نشر، 2006، ص 114.
- ²⁶ - عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 116.
- ²⁷ - في الجزائر 1988، مصر 1977، 1981، 1986، الأردن 1989، الكويت 1989، 1990، موريتانيا 1986، 1988، المغرب 1984، 1988، 1990، الصومال من 1985 إلى 1990، اليمن الجنوبية من 1986 إلى 1990، السودان 1985، تونس 1984، 1988.
- ²⁸ - بوحنية قوي، "ديناميكية الحراك الداخلي الحزبي في الدولة المغربية- دراسة في عجز أداء الأحزاب بالجزائر"، الانتخابات وعملية والتحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، دون طبعة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 17.